(بنكوين ، ١٩٦٨) الذي اتفق فيه المفكر الماركسي الفرنسي ، ماكسيم رودنسن، مع جورج فريدمان القائل ان الكيبوتز «هو دون شك اشتراكي الشخصية» ثم عاد وطرح القول ان العلاقات القائمة داخليا بين أعضاء الكيبوتز لا تهم ما دام في علاقاته الخارجية يتصرف مثل اي مؤسسة رأسمالية أخرى . ومجرد استخدام العمال المأجورين يجعل مسألة الاشتراكية « الداخلية » للكيبوتز صعبة الهضم . فعمال الاجرة الذين يعملون طوال النهار في حقول الكيبوتز ومصانعه لن يشعروا بالتعزية لمجرد اقتسام اعضاء الكيبوتز لثمار عملهم الانتاجي جماعيا وبالتساوي .

لا يمكن تحديد الدور الذي يلعبه انتاج العمال المأجورين في انتاج اقتصاد الكيبوتز عامة تحديدا دقيقا . ومعالجة مسألة كهذه تتطلب عملية حصر اقتصادية نظرية معقدة تفصل بين المساهمة الانتاجية المباشرة للعمال ومساهمة الاعمال التقنية والادارية . ونعلم ان القسط الاكبر من عمل الانتاج يأتي على أيدي عمال الاجرة من غير الاعضاء . الا ان اتحادات الكيبوتزات الخمسة تحرص على كتمان الارقام عن نسبة عمال الاجرة في منشآتها . ولا غرابة في ذلك ، فسمعة الكيبوتز على انه مجتمع العمل الذاتي حيث الانتاج الجماعي والمساواة ، قد اكسبت دولة اسرائيل والاحزاب الصهيونية التي تدير دفتها ، الشهرة والفائدة العملية من حيث نيل التأييد وجمع التبرعات في الخارج . وعلى الرغم من ذلك فلدينا الكافي من الادلة التي تثبت بشكل تقريبي أن عمال الاجرة يشكلون نسبة كبيرة من العاملين في زراعة الكيبوتز ومنشآته الزراعية والصناعية وانهم يقومون بالقسط الاوفر من الاعمال الثقيلة او أعمال « القبات الزرقاء » كما اصطلح على الاشارة اليها . وحتى اتحاد الكيبوتزات (آرتسي) التابع لحزب المابام ، وهو أكثر الاحزاب الصهيونية مغالاة بشعاراته اليسارية الاشتراكية ، يستخدم نسبة عالية من عمال الاجرة في كيبوتزاته . ففي مؤتمر عقده هذا الاتحاد في عام ١٩٦٣ ، حين كان الحزب الذي يديره خارج الائتلاف الوزاري ، اعترف الاتحاد أخيرا ان ٢٧ ٪ من العاملين في مصانعه وورشاته الصناعية هم من عمال الاجرة من غير الاعضاء . ولا شك ان هذه النسبة اقل منها في اي من اتحادات الكيبوتزات الاخرى التي لم تعلن قط عن الارقام المعنية . وان كان هذا الرقم المعترف به أصغر في اتحاد آرتسي منه في الاتحادات الاربعة الاخرى ، فليس ذلك لان هذا الحزب الذي يدعي عقيدة مسا يسمى بالماركسية — الصهيونية ، قد باشر باتباع سياسة استيعاب عمال الاجرة في عضوية كيبوتزاته ، بل لانه جهد للحفاظ على سمعته وسمعة كيبوتزاته وتقليل استخدام عمال الاجرة عن طريق تركيز منشآته الصناعية في تلك المجالات التي تعتمد على قدر أعلى من التقنية والآليات وأقل قدر من القوة العاملة . وللاسباب نفسها سعى اتحاد الكيبوتزات ايحود التابع لحزب المابای لتقليل استخدام عمال الاجرة في الزراعة عن طريق اقامة منشآت زراعية سميت « تعاونيات الانتاج والتطوير » ترتبط بكيبوتزاته ، اداريا ومن حيث تزويدها بالآليات والسماد وتسويق الانتاج على أن يبقى هذا الارتباط غير رسمي وعلى ان يتم تنظيم عمال الاجرة فيها بحيث يقومون بأعمال الانتاج في الزراعة دون أن يكونوا مأجورين مباشرة على أيدي الكيبوتزات .

على الرغم من ارتفاع نسبة استخدام عمال الاجرة في الزراعة وفي المصانع التي تمتلكها الكيبوتزات ، الا ان الكتاب الصهيونيين عن الكيبوتز يمتدحون منجزاته ويتفاخرون بقدراته الانتاجية ، وينسبونها الى أعضاء الكيبوتزات . وربما افضل مثال على هذه المغالطات ما ورد في كتاب بوريس ستيرن المذكور أعلاه حيث يقول : « بأقل من ٤ ٪ من مجموع سكان البلاد ونحو ٢٦ ٪ من السكان الزراعيين يمثل اقتصاد الكيبوتز نحو ٣٠ ٪ من انتاج البلاد الزراعي ونحو ٤ ٪ الى ٥ ٪ من مجموع الانتاج الصناعي في البلاد » . وبهذا ينسب المؤلف كامل انتاج اقتصاد الكيبوتز الى عضويته دون الاخذ